

اهدت فيه امران احدهما جوان استعمال لفظه لو في بعض المواضع
وان كان قد ورد فيها ما يقتضي خلاف ذلك وهو قوله صلى الله عليه واله
وآله فان لو تفتح عمل الشيطان وقد قيل في الجمع بينهما ان كراهتهما في
استعمالهما في التكلف على امور الدنيا اساطيل كما يقال لو فعلت كذا
حصل لي كذا او ما هو باكثر لو كان كذا او كذا الما وقع في كذا او كذا الما
في ذلك من صورة عدم التوكل ونسبة الاعمال الى القضاء والقدر واما
اذ استعملت في معنى القربات كما في الحديث فلدا كراهه هذا او ما يقرب
منه من الثاني استدلال به على ان التمتع افضل ووجه الدليل ان
النبي صلى الله عليه واله لم يمتنع ما يكون به متمتعاً لو وقع وانما يتمنى
الافضل مما يحصل ويحباب عند بان النبي صلى الله عليه واله لم يمتنع
افضل بالنظر الى اتمه بالنسبة الى شئ اخر بالنسبة الى ذات ذلك
الشئ الاخر ثم يفترون بالمنفصل في صورة خاصة ما يقتضي ترجيح ولا
يدل ذلك على افضليته من حيث هو وهو هاهنا كذلك فان هذا
التكليف اقترب به تصدق موافقة الصحابة في فسخ الحج الى العمرة لما
شق عليهم ذلك وهو امران ايد على مجزئ التمتع وقد يكون التمتع مع هذه
النيادة لا افضل ولا يلزم من ذلك ان يكون التمتع بمجزئ افضل وقوله
عليه السلام ولولا ان مع الهدي لاحتلت معلقاً بقوله تعالى ولا تعلقوا
رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وفسخ الحج الى العمرة يقتضي التحلل بالحق
عند الفراع من العمرة ولو تحلل بالحق عند الفراع من العمرة لم يحصل
الحلق قبل بلوغ الهدي محله وقد يؤخذ من هذا والله اعلم المتكسك
بالقياس فانه يقتضي تسوية التقصير بالحق في منعه قبل بلوغ الهدي
محل مع ان النص لم يرد الا في الحلق فلو وجب الاقتصار على النص لم

مقتنع

يتمتع فسخ الحج لاجل هذه العلة فانه حينئذ كان يمكن التحلل من العمرة
بالتقصير وبقي النص معمولاً به في منع الحلق حتى يبلغ الهدي محله فحينئذ
حكم بانتناع التحلل من العمرة وعلى هذه العلة دل ذلك على انه اجري
التقصير مجرى الحلق في امتناعه قبل بلوغ الهدي محله مع ان النص
لم يدل عليه بلفظه وانما الحق به بالمعنى وقوله وحاضرت عايشة الخ
يدل على امتناع الطواف على الخايض اما لنفسه واما للملائكة منه لتحول
المسجد وبدل على فعلها لجميع افعال الحج الا ذلك وعلى انه لا يشترط الط
الطهارة في بقية الاعمال وقوله غير انهم لم تطف بالبيت فيه حذف تقدير
ولم تسع وبتبين ذلك برواية اخرى صحيحة ذكر فيها انها بعد ان طهرت
طافت وسعت ويؤخذ من هذين ان السعي لا يصح الا بعد طواف صحيح
فانه لو صح لما لزوم من تاخير الطواف بالبيت تاخير السعي اذ هي قد
فعلت في غيره وهذا الحكم تنفق عليه بين اصحاب الشافعي ومالك
وداد المالك كيه قولاً اخر ان السعي لا يكون الا بعد طواف واجب اما
صح بعد طواف القدوم على هذه القول بالاعتقاد هذا القابل وجوب
طواف القدوم وقولها ينطلقون بحج وعمره تريد العمرة التي فسحوا الحج
اليها والحج الذي اشأوه من مكة وقولها وانطلق بحج يشعرون بانهم تحصل
لها العمرة وانهم لم تحلل بفسخ الحج الاول الى العمرة وهذه ظاهراً
انهم لما نظروا الى روايات اخرى اقتضت ان عايشة اعترفت لانه
عليه السلام امرها بترك عمرتها ونقض اسبابها وانشطها والاهلال
بالحج لما حاضرت للاعتناع التحلل من العمرة بوجود الحيض ومن اجتهاد
الحج حملوا امره عليه السلام بترك العمرة على ترك المضي في اعمالها لا